

Distr.: General
1 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:

تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في

التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030315 290115 14-67545X (A)



البيان

تحقيق المستقبل الذي نريده: إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

يعرب اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، باسم شبكتي استرا واسترا للشباب، عن ترحيبه بالموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية المعنون "تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وإننا، أسوة بالمجتمع الدولي، نقف إزاء نقطة مفصلية نسعى فيها إلى البناء على دلالة الذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما نعكف على تطوير عملنا نحو صياغة الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي سيُرسى أسس التقدم المستقبلي في المجال السكاني. ولذلك، حانت الآن لحظة التعامل مع الضرورة الحيوية لإدراج مسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الخطة المستقبلية والنهوض عن طريق ذلك بالتنمية المستدامة.

إن إعمال حقوق الإنسان يكمن في صميم تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُقر بذلك في جملة مواضع منها، الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، وفي مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي أعدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، باعتبارها إحدى ولايات صياغة إطار ما بعد عام ٢٠١٥، والتي تركز للصحة والتعليم والمساواة مكانة في صميم النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل الإعمال التام للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مطلباً حاسماً لإحراز التقدم. ومن الضروري من أجل تيسير التحصيل التعليمي والحصول على العمل وتمكين المساهمة المجدية والمنتجة في المجتمع أن يتاح أمام الجميع سبيل للحصول على خدمات صحية جنسية وإنجابية ميسورة التكلفة ومقبولة وصديقة للشباب وعالية الجودة؛ وأن يجري تنفيذ برامج التوعية الجنسية الشاملة في محيط المدرسة وخارجه، ومناهضة التمييز والعنف بحق الجميع، وبالأخص الفئات المهمشة. ومع أن أحداً لا يجادل في أهمية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بالنسبة للتنمية المستدامة، لا تزال التحديات تُصَادَف في الإقرار بها وإعمالها.

ويُضرب بوسط وشرق أوروبا المثل كمنطقة تواجه تحديات مستمرة متصلة بالمسائل السكانية، وعلى الأخص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد جاهدت بلدان المنطقة في العقود الماضية في مواجهة عبء التحول الذي تسبب في إحداث تفاوتات اقتصادية واجتماعية كبيرة وأدى من ثم إلى إعاقة النهوض بحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي تواجه المنطقة صعوداً للترعات الأصولية بما فيها الدينية، ونموا لمعارضة جيدة التنظيم والتمويل تهدف إلى إغلاق سبل الحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية بوجه الشباب والنساء. ومن شأن

زيادة التطرف عندما يقترون بفقدان الإرادة السياسية أن يخلق تهديدا خطيرا للعمل التقدمي الذي يؤديه المجتمع المدني. وبوضع جميع هذه العوامل ومعها التطورات الحاصلة في الآونة الأخيرة بعين الاعتبار، يبدو جليا أن حقوق الإنسان للنساء والفتيات وبالأخص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تمر حاليا بأزمة في وسط وشرق أوروبا.

وتشير كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" والاقتراح المتعلق بالأهداف الإنمائية المستدامة، إلى أن "ضمان سبيل أمام الجميع للحصول على خدمات الرعاية الصحية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة وتوفير المعلومات والتوعية"^(١) يكتسي أهمية كبيرة لخطة التنمية في المستقبل. لكن ما يُتبع في المنطقة من سياسات من أجل كفالة هذا السبيل، بما في ذلك الحصول على وسائل منع الحمل المتطورة والإجهاض المأمون ومكافحة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز غير كافية ولا تلي احتياجات الفئات الأشد ضعفاً. ويُحرم المراهقون من إمكانية إجراء خيارات مسؤولة مستنيرة ويواجهون عوائق اقتصادية وقانونية تحول دون حصولهم على وسائل منع الحمل، كالقيود المفروضة على السن وضرورة الحصول على موافقة الآباء و/أو الأزواج. وتواجه الفتيات والنساء باتساع المنطقة صعوبات في الحصول على خدمات الإجهاض، وتلجأ نتيجة لذلك إلى عمليات الإجهاض السرية غير المأمونة التي تهدد صحتهم وحياتهم. وتكافح المنطقة أيضا تنامي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اتجهت معدلاته إلى التزايد بمقدار ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي، واستمرت في تصاعدها وبلغت أعلى مستوياتها فيما بين المراهقين والنساء.^(٢) ويبلغ معدل انتشار الإجهاض وحالات الحمل غير المرغوب فيه في وسط وشرق أوروبا ثلاثة أضعاف مثيله في الغرب.^(٣)

ولا يزال توفير التوعية الجنسية الشاملة مسألة ملحة للشباب والمراهقين في ضوء عدم تنفيذ مثل هذه التوعية على نطاق المنطقة. وتتسم المناهج الدراسية الحالية بقصورها وتكتفي عادة بمعلومات ضمن مادة الأحياء أو معلومات عن أساليب اتقاء الخطر. ويؤدي تضيق سبيل الحصول على المعلومات الشاملة عن الصحة الجنسية والإنجابية واقتران ذلك بالعقبات التي تحول دون الحصول على خدمات الرعاية الصحية إلى عرقلة الانتقال الآمن والصحي للشباب والمراهقين إلى مرحلة الرجولة. ويصبح هؤلاء لذلك غير منيعين أمام الإضرار بالصحة والتعرض للقسر والتمييز المتقاطع. وتتعرض الفتيات بالذات لمخاطر الوصم والاستبعاد الاجتماعي لأن الحمل غير المرغوب فيه يمكن أن يدفع إلى التسرب من المدرسة ويوصد الأبواب أمام استكمال التعليم والدخول إلى سوق العمل. وعلاوة على ذلك، تتعرض قدرة النساء والفتيات خاصة على الاستفادة من مقدراتهن للتهديد جراء استمرار

خضوعهن للتمييز والعنف، بما فيه العنف الجنسي والعنف المرتكب على أساس نوع الجنس والإثنية والإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية وعوامل أخرى، وهو ما يحدث في المجالين الخاص والعام سواء بسواء.

وقد بدا أن هناك في جميع مراحل عملية صياغة الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ فهما متناميا لعدم إمكانية أن يصادف النجاح الخطة الجديدة من دون كفالة حقوق الشباب والنساء. ويسلم التقرير التجميعي للأمين العام عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠" بأن أعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وضمن المساواة الجنسية وكفالة بيئة ينعدم فيها التمييز، تمثل اعتبارات حيوية لتعزيز التنمية المستدامة وصونها.^(٤) ولا بد من التسليم بأن النساء اللاتي يمثلن اليوم نصف عدد سكان العالم، والشباب البالغ عددهم ١,٨ بليون نسمة، يجاهدون تبعات انتهاك حقوقهم الجنسية والإنجابية. وبغية التغلب على هذه التحديات لا بد أن يتصدى الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ لاحتياجات الفتيات والشباب والمرأة على نحو سليم، ولا بد أن يسلم بأن أعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ضرورة لتحقيق المستقبل الذي نريده.

وتوصي شبكتا أسترا وأسترا للشباب بأن تتخذ الحكومات الإجراءات التالية من أجل تعزيز حقوق الشباب والنساء:

١ - التأكيد على اشتغال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الأهداف المتعلقة بأعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك توفير سبيل أمام حصول الجميع على الصحة والمعلومات الجنسية والإنجابية.

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والإنجابية وبالأخص للشباب والمرأة. ويمكن أن يتحقق ذلك بإزالة جميع الحواجز الاقتصادية والقانونية التي تعترض الحصول على وسائل منع الحمل الآمنة والميسورة والمقبولة والمتطورة، وتوفير سبيل للحصول على خدمات الإجهاض المأمون والقانوني، وضمن توفير المشورة والمعالجة الكاملة من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية. ولا بد أن تلي هذه الخدمات احتياجات جميع الشباب والنساء وبالأخص الذين يعانون التهميش على أساس الإثنية والإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية من ضمن عوامل أخرى.

٣ - كفالة حق المراهقين في الحصول على معلومات عن صحتهم الجنسية والإنجابية عن طريق إتاحة التوعية الجنسية الشاملة في محيط المدرسة وخارجه. ولا بد أن تكون البرامج التي توفر للشباب المعارف والمهارات الحاسمة لتطوره الصحي والآمن، برامج

إلزامية غير تمييزية لا تنطوي على أحكام وتقوم على البراهين وتتاح للشباب على نحو يتواءم مع تطور قدراته.

٤ - رصد وتقييم السياسات الراهنة المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتأكد من خلوها من الحواجز المتصلة بمنع الشباب والمرأة من الحصول على خدمات الرعاية الصحية فضلاً عن خلوها من التمييز، وبخاصة بحق ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة وذوي الإعاقات والأقليات الإثنية.

الحواشي

- (١) تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، آب/أغسطس ٢٠١٤.
- (٢) مراقبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا، المركز الأوروبي لمنع ومكافحة الأمراض، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
- (٣) الاتجاهات والسياسات السكانية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، النتائج والسياسات والإمكانيات، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تموز/يوليه ٢٠١٣.
- (٤) الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠، القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.